الاختراق الصامت: الوجه الآخر للمنظمات الدولية غير الحكومية في مناطق الصراع فلسطين نموذجاً

صلاح الزرو(*)

ملخص: تدعي المنظمات الدولية غير الحكومية أنها تعمل في مناطق الصراع وما بعد الصراع لدوافع إنسانية بقصد الإغاثة أو التمكين أو التنمية، وتعرض أدبيات هذه المنظمات رؤاها وأهدافها وأنشطتها بصورة ايجابية دائماً. ربما كان هذا الادعاء صحيحاً ويشمل عدداً كبيراً من هذه المنظمات، بيد أن هذه الدراسة – وعبر استخدام فلسطين نموذجاً– تركز على الوجه الآخر لكثير من هذه المنظمات، وترى أن سياساتها تستجيب لسياسات الدول والجهات التي تمولها أكثر مما تستجيب لحاجات المجتمعات التي تعمل بها. تُبين الدراسة جوانب من الوجه الآخر الخفي لهذه المنظمات – والمتمثل في جمع المعلومات، وتغريب المجتمع، واستقطاب النخب والجماعات المهيمنة، وشرعنة الاحتلال، والمساهمة في حماية أمن إسرائيل، وتغذية الطائفية – في المجتمع الفلسطيني. خلصت الدراسة إلى أن المنظمات الدولية غير الحكومية – سواء في فلسطين أو خارجها – هي إحدى أدوات الصراع الحضاري والسياسي الأساسية، وأن كثيراً منها ذات أجندة خفية، وتقوم باختراق صامت للتكوين الداخلي للمجتمع، وتنتهك السيادة الوطنية، وتهدد النسيج الاجتماعي وتماسكه.

المصطلحات الأساسية: منظمات دولية غير حكومية، مناطق الصراع، فلسطين.

(*) أستاذ مشارك، جامعة بوليتكنك فلسطين، فلسطين، szaroo@gmail.com.

1 – مقدمة:

تنامى دور المنظمات الدولية غير الحكومية (International Non-Government Organizations- INGOs) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأصبحت هذه المنظمات إحدى سمات النظام الدولي المعاصر؛ فوفقاً لاتحاد المنظمات الدولية غير الحكومية، بلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في العالم نحو 35 ألف منظمة في عام 2012 (Union of International Associations, 2012). وتعمل هذه المنظمات في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والدينية. بيد أن التطور الأبرز الذي برز بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية هو تنامي تمويل الدول الغنية لهذه المنظمات، واستخدامها أداة رئيسة من أدوات السياسة الخارجية (Dougls-Bowers, 2012)، وتوظيفها لخدمة أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى، بعد أن كان غالب استخدامها – قبل ذلك – يتم لأغراض دينية وتبشيرية وإنسانية.

ويتفاوت ترتيب هذه الأهداف أو الدوافع من دولة لأخرى، ففي حين يحتل الدافع السياسي المقام الأول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية (Todaro & Smith, 2009)، والمصنفة كأكبر دولة مانحة للعالم بمساهمة بلغت 28,8 مليار دولار عام 2009 (OECD, 2009). يُلاحظ أن الدافع الاقتصادي هو المحرك الأساس للمساعدات الخارجية اليابانية التي تصنف خامساً على المستوى العالمي بمساهمة بلغت 9,5 مليار دولار في عام 2009 (Todaro & Smith, 2009: 732)، في حين أن دوافع فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا – وهي الدول التي تأتي بعد الولايات المتحدة من حيث حجم المساعدات الأجنبية التي تقدمها بمساهمات وصلت إلى 12,6 و 12,1 و 11,5 مليار دولار على التوالي – هي مزيج مما تقدم كله (OECD, 2009).

وضمن هذا السياق ومواكبة لهذا التطور نشطت آلاف الجمعيات غير الحكومية الوافدة من العالم الغربي والدول الكبرى في الدول الفقيرة والنامية، والتي كانت تشكل المستعمرات القديمة للدول الكبرى، ومنها العالم العربي والإسلامي. ولا يزال يلاحظ تركز نشاط هذه المنظمات في المناطق المستهدفة من السياسات الخارجية لدولها، وخاصة المناطق الهشة التي تعيش مرحلة الصراع وما بعد الصراع (Conflict & post-conflict areas)؛ بحيث أصبحت المنظمات العابرة للحدود والقارات أدوات وكالات التنمية الدولية والحكومية، والجهات المانحة التي تستهدف هذه المناطق (Smith, 1993: 326-344)؛ مما يؤكد العلاقة المباشرة والقوية بين

نشاطات هذه المنظمات والسياسات الخارجية لدولها، وهو الأمر الذي يثير حساسية السلطات والحكومات المضيفة لها، وخاصة عندما تتعارض سياساتها مع سياسات الدول الممولة والحاضنة للمنظمات الدولية غير الحكومية[1]؛ مما دفع كثيراً من الباحثين الغربيين أنفسهم لنفي صفة الاستقلالية التي تدعيها هذه المنظمات لنفسها (Edwards & Hulme (eds),1993).

ويتباين رد فعل الدول المضيفة للمنظمات الدولية غير الحكومية على نشاط هذه المنظمات، وبالإجمال يمكن رصد ثلاثة نماذج في علاقة الدولة (السلطة الحاكمة) المضيفة مع المنظمات الدولية غير الحكومية، هي:

النموذج الأول: دول لا تسمح غالباً بعمل المنظمات الدولية غير الحكومية فوق أراضيها على الرغم من الفوائد التي يمكن أن تجلبها هذه المنظمات، وأغلب الدول الشمولية تأخذ هذا المنحى، وقد لوحظ هذا النهج في الاتحاد السوفياتي قبل سقوطه، ودول الكتلة الشرقية قبل تحولها للاقتصاد الرأسمالي، والصين الشيوعية قبل الإصلاحات. وحالياً يمكن تلمس هذا النموذج في دول مثل كوبا، وكوريا الشمالية، وإيران، وسوريا. هذا لا يعني عدم وجود أي منظمة أجنبية على أراضي هذه الدول، فبعض المنظمات الدولية غير الحكومية توجد في هذه الدول ولكن ضمن اعتبارات سياسية وأمنية دقيقة، ومتابعة صارمة.

النموذج الثاني: دول تسمح بعمل المنظمات الدولية غير الحكومية لكنها تُخضع نشاطاتها لمعايير وضوابط مُقيِّدة. وتشمل هذه الضوابط التسجيل

(1) حملت وكالات الأنباء في عام (2012) كثيراً من الأمثلة على الصدام بين المنظمات الدولية غير الحكومية والسلطات الحاكمة، منها – على سبيل المثال –:
- الرئيس كرزاي (أفغانستان) يتهم المنظمات الدولية غير الحكومية بخرق القانون. http://tolonews.com/pa/afghanistan/4651-karzai-accuses-foreign-agencies-of-breaking-law.
- الوزير الأول في الجزائر يتهم جمعيات أمريكية وفرنسية بالعمل على نشر الفوضى في البلاد http://ar.algerie360.com/92828/
- السلطات المصرية تدهم مقار 17 جمعية محلية وأجنبية. http://www.almokhtsar.com/node/29325.
- السودان يهدد بمنع عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في دارفور http://www.islammemo.cc/akhbar/sudan_news/2010/08/08/104813.html.
- إيران تمنع مواطنيها من التعامل مع الجمعيات الأجنبية http://www.bbc.co.uk/araboc/middleeast/2010/01/100105 ra_iran_foreign_group_tc2.shtml.
- الرئيس الروسي بوتين يوقع على قانون فرض القيود على الجمعيات الأجنبية http://www.reuters.com/article/2012/07/21/us-russia-putin-ngosidUSBRE86K05M20120721.

والترخيص، وطلب التقارير الدورية عن نشاطاتها وبرامجها، والتأكد من عدم تضاربها مع المصالح الوطنية، والأولويات والخطط القومية، والمتابعة الفاعلة لعمل هذه المنظمات، ورصد حركتها. ولعل روسيا والصين حالياً، والجزائر والعراق، هي من الأمثلة التي تندرج تحت هذا النموذج.

النموذج الثالث: دول تسمح للمنظمات الدولية غير الحكومية بالعمل فوق أراضيها دون ضوابط أو قيود، أو بقيود رخوة، ومتابعة سطحية. وتكمن مبررات السماح هنا في الحاجة الاقتصادية غالباً، فأغلب هذه الدول غالباً ما تكون في مرحلة الصراع، أو ما بعد الصراع، وتتميز بالضعف والهشاشة، والتابعية السياسية والاقتصادية، والاعتماد الكبير على المساعدات الدولية، وتعتبر دول مثل بنغلاديش، والبوسنة، وموريتانيا، ونيجيريا، وإقليم دارفور في السودان، وجنوب السودان، ولبنان، وفلسطين، من الأمثلة الحية على هذا النموذج.

تقدم المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين مساعداتها المعلنة إلى الفلسطينيين بعدة صور؛ فمنها ما يقدم إلى المنظمات غير الحكومية المحلية التي قفز عددها من 370 مؤسسة عام 2001 إلى نحو 3000 منظمة محلية عام 2012[(2)]، وقد وصل حجم المساعدات المقدمة لها في عام 2008 إلى 257 مليون دولار (جوزيف ديفوير وعلاء الترتير، 2009: 16)، ويشكل هذا الرقم 10% من حجم المساعدات الخارجية للشعب الفلسطيني (المصدر السابق: 20). ومنها ما يتم من خلال البرامج والأنشطة التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية ذاتها من خلال مكاتبها، أو ممثليات دولها الموجودة في فلسطين.

إن مراجعة سريعة لأدبيات أغلب المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين وغاياتها وأهدافها، تظهر أن هذه المنظمات تدعي أنها رُسُل خير جاءت لإغاثة الشعب الفلسطيني، وتمكينه (Empowerment)، وتنميته، وأنها ملتزمة بمبادئ العمل الاجتماعي الإنساني القائم على أساس الحيادية وعدم التحيز أو التمييز، والاستقلالية، وشمول الخدمات لكل المحتاجين. وتصدر هذه المنظمات بيانات إعلامية، وتقارير دورية إيجابية عن إنجازاتها في خدمة الفئات التي تستهدفها. وهناك من الفلسطينيين من يعتقد أن وجود هذا العدد الكبير من

(2) اتصال مع السيدة فدوى الشاعر مدير عام المنظمات غير الحكومية في وزارة الداخلية الفلسطينية، 2012/6/14.

المنظمات الدولية في فلسطين يشكل نجاحاً للفلسطينيين في استقطاب هذا الاهتمام الدولي، وإجهاض المحاولات الإسرائيلية لعزلهم وتهميشهم، وتضليل الرأي العام العالمي حول قضيتهم[3].

بيد أن هناك من يحمل وجهات نظر أخرى تجاه المنظمات الدولية غير الحكومية وبرامجها وأنشطتها، ويرى أن لها أدواراً أخرى غير معلنة، وأجندات خفية تضر بالسيادة الوطنية، والسلم الأهلي، والنسيج الاجتماعي، وهو ما ستحاول هذه الورقة بيانه.

1-1 – مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تحاول هذه الدراسة استكشاف وفحص الأهداف غير المعلنة للمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مناطق الصراع وما بعد الصراع، وبيان تأثير ذلك على النسيج الاجتماعي في هذه المناطق عبر استخدام فلسطين نموذجاً. وقد اختيرت فلسطين كنموذج لكونها إحدى مناطق الصراع الواضحة، وبسبب العدد الكبير للمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة فيها، ونتيجة خبرة الباحث في هذه المنطقة وعمله وتعامله مع المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة فيها.

إن السؤال الرئيس في هذه الورقة، هو: هل هناك أهداف غير معلنة للمنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل في مناطق الصراع وما بعد الصراع؟ وما هذه الأهداف إن وجدت؟ إن هذا التساؤل يثير مجموعة من الأسئلة الفرعية الأخرى، أهمها:

1 – ماذا يقصد بالمنظمات الدولية غير الحكومية؟ وما واقعها وحجمها في المجتمع الفلسطيني؟

2 – ما أهداف المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين؟

3 – ما تأثير الأجندات الخفية للمنظمات الدولية غير الحكومية –إن وجدت– على المجتمع الفلسطيني وتماسكه الاجتماعي،؟

(3) ضمن هذا السياق لاحظ الباحث خلال حديثه مع عدد من مديري المنظمات الدولية غير الحكومية ومسؤوليها الفلسطينيين، أن بعضهم يتباهى بالدور الشخصي الذي بذله في سبيل استقطاب منظمته الأجنبية للعمل في فلسطين.

4 – كيف يمكن التقليل من الأخطار والآثار السلبية لنشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين؟

1–2 – فروض الدراسة:

إن الفرض الأساس الذي تحاول هذه الدراسة إثباته هو أن أغلب المنظمات الدولية غير الحكومية – سواء في فلسطين أو خارجها – ذات أجندة خفية تستجيب لسياسات الجهات والدول المانحة أكثر من تلبيتها لاحتياجات المجتمعات المستضيفة لها، وأنها – من ثم – إحدى أدوات الاختراق الحضاري والثقافي والسياسي للمجتمعات العاملة فيها، المنتهكة للسيادة الوطنية، المهددة للنسيج والتماسك الاجتماعي.

1–3 – منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحديد خصائص الظاهرة محل الدراسة، وسبر غور مشكلة الدراسة؛ نظراً لاعتماد هذا المنهج على الوصف المنظم للحقائق والخصائص، والبيانات المتعلقة بظاهرة أو مشكلة محددة. وقد أسهم هذا المنهج في تحديد مشكلة الدراسة وصياغة أسئلتها وفرضها بصورة محددة، واختيار أدوات البحث المناسبة لجمع المعلومات، وفهم وتفسير الوضع القائم حالياً، وتحديد ظروفه وعلاقاته، وتحليل البيانات وربطها وتفسيرها واستخلاص النتائج منها. وقد اعتمدت الدراسة على معلومات أولية، وثانوية حصلت عبر مجموعة متقاطعة من أدوات البحث العلمي، أهمها:

– تتبع ومراجعة شاملة لكل المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين؛ حيث روجعت الصفحة الإلكترونية لأغلب هذه المنظمات، بعد أن أعدت قائمة شبه شاملة لهذه المنظمات من خلال متابعة شخصية حثيثة، قام بها الباحث على مدى خمسة عشر شهراً؛ وذلك نظراً لعدم امتلاك أي جهة فلسطينية رسمية أو غير رسمية قائمة شاملة بهذه المنظمات.

– ملاحظات الباحث من خلال عمله وعلاقته وتعامله مع كثير من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لأكثر من خمسة عشر عاماً.

– مراجعة تحليلية لِلأدبيات المتوافرة ذوات العلاقة بموضوع الدراسة.

1-4 – أهمية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على حجم وواقع المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين باعتبارها بيئة صراع، وبيان كيف تقوم هذه المنظمات باختراق صامت للتكوين الداخلي للمجتمع الفلسطيني، وهو الأمر الذي لا يتنبه له الكثيرون على المستويين الشعبي والرسمي. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة هي دراسة حالة، وليس من مقاصدها أن تعمم نتائجها، فإن وجود عدد كبير من حالات الصراع وما بعد الصراع في العالم، وخاصة في العالم العربي – مثل الحالة السودانية، والحالة العراقية، والحالة الصومالية، والحالة اللبنانية، ووجود مئات المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في هذه المناطق – يجعل نتائج هذه الدراسة مهمة وذات علاقة.

إن للأهداف والأنشطة الخفية للمنظمات الدولية غير الحكومية تأثيرات خطيرة على الدول والمناطق التي تعمل بها، وإن الدراسات التي عالجت هذا الموضوع في المنطقة العربية ما زالت محدودة وقليلة جداً. لذا تكتسب هذه الدراسة أهمية من كونها إحدى الدراسات القليلة التي حاولت استكشاف الوجه الآخر الخفي للمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مناطق الصراع وما بعد الصراع في خضم الجدل الدائر بين كثير من الباحثين والمحللين وأصحاب القرار في كثير من الدول حول فوائد هذه المنظمات وأضرارها؛ الأمر الذي يجعل هذه الدراسة إضافة إلى المعرفة في مجالها، وإلى المكتبة العربية على وجهه الخصوص.

1-5 – حدود الدراسة ومحدداتها:

تقتصر هذه الدراسة على الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، ولا تشمل كل فلسطين التاريخية، وهي تستهدف المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة حالياً في فلسطين، وتستثني أي منظمات عملت في الماضي ثم انسحبت أو انتهت برامجها وأنشطتها.

يقصد بالمنظمة الدولية غير الحكومية في فلسطين أي منظمة تمتلك مقراً لها في فلسطين وتكون فرعاً أو امتداداً لمنظمة غير حكومية رئيسة مسجلة أو يوجد مقرها خارج فلسطين، وهذا التعريف يستثني المنظمات الدولية مثل منظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، ووكالات التنمية

والتعاون الخارجي الحكومية، مثل وكالات التنمية الفرنسية، والإيطالية والتركية[4]، كما يستثني هذا التعريف المنظمات الدولية غير الحكومية التي تنفذ برامج في فلسطين لكنها لا تمتلك مقار لها فيها[5].

أما مفهوم الاختراق المقصود في هذه الورقة فهو يشير إلى عملية استهداف منهجية يتعرض لها مجتمع بكامله من خلال محاولات اقتلاعه مادياً ونفسياً من سياقه الطبيعي، وإفقاره، وتطويعه، وتغريبه، وتشويه موروثه الثقافي، وقيمه الحضارية.

تجدر ملاحظة أنه يتم التعامل في هذه الدراسة مع "المنظمات الدولية غير الحكومية" باعتبارها إطاراً واحداً على الرغم من التباين الشديد بين هذه المنظمات من حيث تابعيتها، وبرامجها، وحجمها، ومصداقيتها، وشفافيتها، ودرجة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني.

1-6 - هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من خمسة أقسام؛ يتناول القسم الأول (المقدمة)، مشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضها ومنهجيتها وأهميتها وحدودها ومحدداتها وهيكليتها، فيما يستعرض القسم الثاني بعضاً من أهم البحوث السابقة، ويعرض القسم الثالث

(4) لا يوجد في فلسطين تعريف قانوني للمنظمة الدولية غير الحكومية، وما هو موجود هو تعريف للجمعية الخيرية الأجنبية ورد في قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية رقم 1 لسنة 2000؛ فقد عرفت المادة الثانية من هذا القانون الجمعية أو الهيئة الأجنبية بأنها أي جمعية خيرية أو هيئة غير حكومية أجنبية يقع مقرها أو مركز نشاطها الرئيس خارج الأراضي الفلسطينية، أو كانت أغلبية عدد أعضائها من الأجانب (أي من غير حملة الجنسية الفلسطينية)، وهذا التعريف يحول بعض الهيئات الخيرية المحلية الموجودة في القدس إلى هيئات أجنبية؛ لأن غالبية أعضائها المؤسسين هم من الفلسطينيين الذين لا يحملون الجنسية الفلسطينية بل الأردنية؛ لأن حصولهم على جواز سفر فلسطيني من شأنه أن يفقدهم حق الإقامة في القدس التي تسيطر عليها إسرائيل.

(5) هناك منظمات دولية غير حكومية لا تمتلك مقار لها في فلسطين، لكنها تمتلك برامج فيها تنفذها من خلال مؤسسات فلسطينية حكومية وغير حكومية، وعبر الجامعات والمدارس، والكنائس، والقنصليات، والممثليات الدبلوماسية، وهذه المنظمات تعتبر متهربة من التسجيل أيضاً، على سبيل المثال لا الحصر، تعمل منظمة Start Services الأمريكية من خلال مؤسسة عطاء الفلسطينية، كما تعمل منظمة صدمات الحرب الهولندية (War Trauma Foundation) من خلال مدرسة خاصة في بيت لحم، وتنفذ مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية- التي تمتلك مكتباً إقليمياً لها في بيروت- عدة برامج في فلسطين على الرغم من عدم وجود مقر لها، كما تقدم مؤسسة هاني قدومي، ومقرها عمان، منحاً دراسية للطلبة الفلسطينيين دون أن يكون لها مقر في فلسطين.

واقع المنظمات الدولية غير الحكومية في فلسطين، أما القسم الرابع فيناقش بعض أوجه الدور الخفي للمنظمات الدولية غير الحكومية، الذي يخترق التكوين الداخلي الخاص للمجتمع الفلسطيني، والأدوات التي توظف في سبيل تحقيق هذا الهدف، ويعرض القسم الخامس الخلاصة والتوصيات.

2 – البحوث السابقة:

لا يوجد مراجعات كلية منشورة لواقع المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في فلسطين، وإنما هناك مساهمات أكاديمية وبحثية قام بها عدد من الأكاديميين والخبراء لبعض المنظمات الدولية غير الحكومية، أو لبعض المنظمات القطاعية، مثل تلك التي تستهدف قطاع الصحة، أو التعليم، أو الزراعة وغيرها (Dunn, 2004). إن مراجعة الأدبيات القائمة تشير إلى تعرض المنظمات الدولية غير الحكومية لكثير من النقد، الذي تبلور ضمن مدرستين: الأولى انتقد أصحابها أداء المنظمات الحكومية وآليات عملها، وكانت غايتهم تحسين هذا الأداء، وزيادة نجاعته وفاعليته، لكنهم لم يروا مشكلة في وجود هذه المنظمات ذاتها، فهم يعتبرونها مؤسسات إغاثية وتنموية ذات رسالة ومنطلقات إنسانية، وربما كانت كتابات (Farraj, 1995) و(Matteson, 1995) وأبحاث (Hammami, 1995, 2000)، ودراسة (LeMore, 2008) مجرد أمثلة على ذلك؛ حيث أشارت هذه الدراسات إلى مظاهر التشتت، وعدم التنسيق، وهدر الأموال والوقت والجهد، وغياب مشاركة الفئات المستهدفة، وضعف التأثير الإيجابي على عملية التنمية، والبعد الإغاثي لا التنموي الذي يميز عمل أغلب هذه المنظمات.

أما المدرسة الأُخرى– وهي التي تهمنا أكثر في هذه الدراسة – فقد انتقدت وجود المنظمات الدولية غير الحكومية ذاته، وطعنت في شرعيته على اعتبار أن هذه المنظمات – بمجملها – تحمل الصورة النمطية الاستشراقية السلبية عن المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية ككل. ولفتت الانتباه إلى تأثيرها السلبي على المشهد الاقتصادي والسياسي، والنسيج الاجتماعي الفلسطيني. ففي كتابه الأخير "فلسطين: وطن للبيع" أشار (نخلة، 2011) إلى أن التحالف غير الرسمي بين النخبة السياسية الرأسمالية الفلسطينية، والمنظمات التنموية غير الحكومية، ووكالات المساعدة العابرة للحدود الوطنية قد عاق عملياً وقوض دعائم ما أسماه "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" الهادفة إلى خلق نسيج اجتماعي متماسك، ينفذ إلى أعماق المجتمع الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال. لكن نخلة لم يظهر كيف تتم

عملية " التقويض" هذه، وقد جاءت هذه الدراسة تتمة لدراسة نشرها الباحث نفسه في عام 2004 بعنوان: "أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة" (نخلة، 2004)، وخلص فيها إلى أن ما تم القيام به منذ بداية ما يعرف بـــ "عملية السلام" تحت مسميات "التنمية" كان مجرد أسطورة متكاملة مفتعلة، رَوّجَ لها داخلياً خداع وهمي للذاتِ، مفاده أن أموال المانحين من شأنها أن تساعد الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال على تأسيس مجتمع حر وعادل.

أما (صبيح، 2011) فأشار إلى المال "السياسي" وعملية "الانتهاك" التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني ضمن محاولات إعادة تشكيله، وتشكيل بُناه المتعددة ليصبح مجتمعاً مستهلكاً خاضعاً للهيمنة. كذلك أشارت (آيات حمدان، 2010) في دراستها حول "المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الخارجي" إلى أن المانحين والممولين قد بدؤوا يؤثرون على نسيج المجتمع الفلسطيني نظراً للدور الذي يؤدونه في تحديد السياسات، ورسم الأدوار. وقد تناولت حمدان الإجراءات المنظمة للمساعدات، ودور هذه الإجراءات في إحكام السيطرة على المجتمع الفلسطيني، وأشارت إلى أن منظومة المساعدات الدولية قد وجدت أساساً من أجل خدمة المصالح السياسية للمانحين، وهي تقوض الأجندات والقيادات المحلية، ومشاركة القاعدة.

وتضمنت دراسة "وهم التنمية" التي قدمت لها أيلين كتّاب أربعة أقسام، في القسم الأول من الدراسة: "المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية" يرى الرياحي (أيلين كتاب، 2010) أَن أخطر ما يواجه مشروع التنمية الوطني استمرار تعامل السلطة الفلسطينية معه كعنوانٍ لاستجلاب التمويل الخارجي لا غير، وتعامل المانحين مع التنمية مدخلاً لتحقيق "السلام" لا العكس.

وخلص (Challand, 2009،) و(Leone, 201) في دراستيهما المنفصلتين إلى نتيجة واحدة وهي أن التمويل الأجنبي لمؤسسات المجتمع المدني في فلسطين قد فرض مفاهيم خفية ومشوهة على الفلسطينيين، وزاد من تابعيتهم، وأفقدهم القدرة على تحديد أولوياتهم، وتقرير مصيرهم بأنفسهم. وذهب (سمارة، 2008) إلى أن كل الجهود التنموية التي بذلت بدعم من المنظمات الدولية غير الحكومية والوكالات الدولية، كانت مجرد أساطير كاذبة، وأوهام خادعة، وخرافات شوهت – في الحقيقة – المجتمع الفلسطيني ولم تُسهم في تنميته، وجعلته أكثر تابعية للاقتصاد

الإسرائيلي، وأكثر اعتماداً على المساعدات الخارجية غير البريئة، التي تتأثر – بشدة – بالمشهد السياسي القائم.

أما (حنفي وطبر، 2006) فلاحظا أن العدد الكبير من المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين قد أوجد "نخبة معولمة" من العاملين في هذه المؤسسات الذين يزعمون أنهم خبراء تنمية، ويدّعون الخبرة والمهنية، وهم يستمدون شرعيتهم من العلاقة بالأجنبي. وأشارت (Nabulsi, 2005) إلى أن المال المقدم للشعب الفلسطيني هو مال "سياسي" يصرف ثمناً لأمن إسرائيل، أو يُدفع نيابة عنها، ليصبح الاحتلال الإسرائيلي الأقل تكلفة على مستوى العالم.

إن كل ما تقدم يشير إلى أن المنظمات الدولية غير الحكومية هي مسألة قيد النقاش داخل المجتمع الفلسطيني المستهدف الأخير من عمل هذه المنظمات، وهي كذلك داخل كل المجتمعات التي تعتبر مجتمعات صراع أو ما بعد الصراع، والتي تحظى بالكم الأكبر من المساعدات الغربية من خلال المنظمات الدولية غير الحكومية. لكن يلاحظ أيضاً غياب أي دراسة تتناول المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين كإطار واحد، وربما كان غياب المعلومات الكمية حول حجم هذه المنظمات، وخصائصها الرئيسة والقطاعية سبباً في ذلك.

لقد أشارت الدراسات السابقة إلى الدور السلبي الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في المجتمع الفلسطيني، لكنها لم تتطرق إلى الكيفية التي يتم بها ذلك، ومظاهر هذا الدور ونتائجه وانعكاساته التفصيلية على المجتمع الفلسطيني.

كذلك يلاحظ أن النقد الموجه لدور المنظمات الدولية غير الحكومية قد ركز على البعدين السياسي والاقتصادي، أو كان نقداً قطاعياً وليس شاملاً، ولم يتعرض للبعد الاجتماعي إلا لماماً. إن تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية على النسيج الاجتماعي والثقافي هو الأكثر خطراً، والأطول أمداً، وهو أصل الاستهداف وسببه؛ الأمر الذي يحتم سبر غوره، واستكشاف آثاره، وبيان جوانبه بصورة تكاملية، وهو ما ستحاول هذه الدراسة القيام به.

3 – واقع المنظمات الدولية غير الحكومية في فلسطين:

يوجد في فلسطين 260 منظمة دولية غير حكومية، تمارس نشاطاتٍ، وتطبق برامج متنوعةً تستهدف مختلف مجالات الحياة فيها. إن الحضور غير المسبوق

لهذه المنظمات في فلسطين جعل منها عالماً قائماً بذاته، عالماً له مفرداته، ورموزه، وثقافته، ولغته، وأدبياته، وتأثيراته[6].

قانونياً، تخضع المنظمات الدولية غير الحكومية في فلسطين –كما هي المنظمات المحلية– لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1، الصادر في عام 2000 ولائحته التنفيذية، ووفقاً لأحكام هذا القانون على جميع المؤسسات الأهلية المحلية والأجنبية التسجيل في وزارة الداخلية، ويطبق هذا القانون في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعتبر متساهلاً جداً مع المنظمات الدولية غير الحكومية؛ فكل ما يطلبه منها هو عملية تسجيل روتينية تقليدية (عزت عبد الهادي وصالح مشارقة، 2004)، وتتمتع هذه المنظمات بكل الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها المؤسسات الأهلية الفلسطينية، مثل حق امتلاك الأموال المنقولة وغير المنقولة، وحق الإعفاء من الضرائب والرسوم، وحق حصانة مقارها، وحق تلقي المساعدات غير المشروطة من الآخرين، وحق جمع التبرعات من الجمهور ومن الخارج، وحق إقامة الأنشطة، وتأسيس المشاريع المدرة للدخل (قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000).

لم يعط القانون المذكور صلاحية لوزارة الداخلية لمتابعة عمل المنظمات الدولية غير الحكومية ومراقبتها، بل حدد آلية خاصة لتدخلها، ووفقاً لهذه الآلية فإن على وزارة الداخلية متابعة نشاط أية جمعية أو هيئة بموجب قرار خطي مسبب صادر عن الوزير المختص في كل حالة، وذلك للتثبت من أن أموالها صرفت في سبيل الغرض الذي وُجدت من أجله وفقاً لأحكام هذا القانون ونظام الجمعية أو الهيئة، وعلى الجمعية أو الهيئة تمكين الوزارة من تنفيذ هذا القرار للتثبت من أنها تقوم بأعمالها وفق أحكام القانون ونظامها الأساسي.

يذكر أن الحكومة المقالة في غزة قد قررت في 31 أيار 2011 تعديل اللائحة التنفيذية للقانون، بحيث يتم إخضاع فروع الجمعيات والهيئات الأجنبية المسجلة في الأراضي الفلسطينية لجميع ما تخضع له الجمعيات والهيئات المحلية من أحكام قانونية، وإجراءات رقابية للوزارة أو الوزارة المختصة، وإلزام جميع فروع الجمعيات والهيئات المحلية موافاة وزارة الداخلية، والوزارة المختصة بأية مستندات

(6) هذه الأرقام خلاصة مسح شامل قام به الباحث على مدى 15 شهراً للمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين.

أو وثائق أو أوراق حال طلبها، وأن لوزارة الداخلية أو الوزارة المختصة متابعة أعمال ونشاطات فروع الجمعيات والهيئات للتثبت من أن أموالها صرفت في سبيل الغرض الذي أُنشئت من أجله (صحيفة القدس، 22 آذار 2012).

يلاحظ أن 174 منظمة فقط من هذه المنظمات مسجلة في وزارة الداخلية الفلسطينية في رام الله؛ أي ما نسبته 67%[7]، أما الباقي وعددها 86 بنسبة (33%) فهو غير مسجل، ويعود عدم التسجيل لعدة أسباب، منها:

1 – الفراغ القانوني حيث لا يوجد قانون خاص ينظم عمل المنظمات الدولية غير الحكومية. أما النصوص القانونية التي تعالج نشاط مثل هذه المنظمات فقد وردت ضمن قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000 كما تقدم، وهي تقتصر على الجمعيات الخيرية غير الحكومية.

2 – هناك عشرات المنظمات الدولية غير الحكومية التي توجد مكاتبها الرئيسة في مدينة القدس أو إسرائيل، وهي مسجلة لدى السلطات الإسرائيلية، وتمارس نشاطاتها في الضفة الغربية، وهي عملياً متهربة من التسجيل لدى الجهات الفلسطينية (Lavine, 2004).

3 – هناك منظمات دولية غير حكومية مسجلة في وزارة الداخلية على اعتبار أنها منظمات محلية، لكنها في الحقيقة جزء من تجمعات إقليمية، أو دولية، أو منضوية ضمن مجالس عالمية، مثل جمعية الشبان المسيحية التي تمتلك فروعاً لها في القدس، وبيت ساحور، ورام الله، وأريحا، وقطاع غزة وهي تتبع لجنة الشرق الأوسط لجمعيات الشبان المسيحية (Middle East Committee of YMCA)، التي تتبع بدورها للتحالف العالمي لجمعيات الشبان المسيحية (World Alliance of YMCA) ومقره جنيف[8]، وجمعية الشابات المسيحيات التي تمتلك فروعاً لها في القدس ورام الله، وأريحا وغزة وهي تعتبر فرعاً لجمعية الشابات المسيحيات الدولية (World YWCA) ومقرها جنيف[9]. وهاتان المنظمتان غير مستقلتين، وتنفذان ما يقرره التحالف العالمي لجمعيات الشبان المسيحية.

(7) لا تمتلك وزارة الداخلية للحكومة المقالة في قطاع غزة سجلاً بالمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة بالقطاع؛ لأن أغلب هذه المنظمات لا تعترف بالحكومة المقالة، ولا تقدم لها البيانات اللازمة.

(8) انظر الصفحة الإلكترونية الرسمية للتحالف على الرابط: http://www.ymca.int/.

(9) انظر الصفحة الإلكترونية الرسمية للتحالف على الرابط: http://www.worldywca.org/.

4 –هناك منظمات دولية غير حكومية، مقرها مناطق السلطة الفلسطينية، ويغطيها قانون الجمعيات الخيرية، لكنها ما زالت غير مسجلة دون أي مبرر.

وعدا عن العدد الكبير من المنظمات الدولية غير الحكومية غير المسجلة وفق الأصول، فإن المنظمات الدولية غير الحكومية في فلسطين – سواء كانت مسجلة أم غير مسجلة– تعمل دون متابعة حقيقية لنشاطاتها من قبل السلطة الفلسطينية على الرغم من امتلاك هذه السلطة لوزارة داخلية، ولعدد من الأجهزة الأمنية. وتسجل هذه المنظمات عادة بصورة روتينية وتقليدية، ولا يتابع هذا التسجيل أو يراجع بين الحين والآخر من أجل تحديثه. وبعض المنظمات الدولية غير الحكومية تنهي عملها في فلسطين وتغادر بينما تبقى مثبتة في سجلات الوزارة؛ الأمر الذي يجعل بيانات وزارة الداخلية بيانات جامدة، وغير دقيقة[10].

وقد أشار تقرير ائتلاف أمان حول هذه المنظمات في عام 2010 إلى أن أغلبها يعمل دون مدونات سلوك ناظمة لعملها، ودون تقديم تقارير مالية وإدارية سنوية ودورية للجهات المختصة، مع غياب الرقابة عليها من قبل الجهات المختصة (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2010: 18–20).

تاريخياً، بدأت المنظمات الدولية غير الحكومية تنشط في فلسطين بصورة واضحة منذ عقد السبعينيات مع تنامي الدعم المالي الغربي للفلسطينيين، لكن إلى ما قبل الانتفاضة الأولى كان جل الدعم القادم للفلسطينيين يأتي من العالم العربي. ومع اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 ومن ثم حرب الخليج الأولى بدأ الدعم العربي للفلسطينيين يتراجع، واحتل الدعم الغربي مكان الصدارة؛ حيث بدأ يتدفق من خلال منظمات الأمم المتحدة، والقنصليات العاملة في فلسطين، ثم من خلال المنظمات الدولية غير الحكومية.

(10) وفقاً لقائمة رسمية صادرة في عام 2011 عن وزارة الداخلية الفلسطينية في رام الله فإن عدد المنظمات الدولية غير الحكومية هو 195 منظمة. وقد تبين لاحقاً من خلال البحث الميداني أن عددها الحقيقي هو 312 منظمة. وعند فحص قائمة وزارة الداخلية تبين أن 21 منظمة أجنبية من المنظمات المذكورة في القائمة هي منظمات منحلة، أو أنهت برامجها وغادرت فلسطين. كما تبين أن كثيراً من العناوين، وأرقام الهواتف غير دقيقة. ولا تتضمن بيانات وزارة الداخلية عناوين الصفحات الإلكترونية للمنظمات الدولية غير الحكومية، علماً أن أغلب هذه المنظمات لديها صفحة إلكترونية. ولا تتضمن بيانات الداخلية معلومات وافية عن المجالات التي تعمل بها المنظمات الدولية غير الحكومية، وعدد العاملين فيها، وتفاصيل عن العاملين. ولا تظهر بيانات الداخلية مكان نشاط المنظمة (القدس، الضفة الغربية أو قطاع غزة)، وإذا ما كانت تعمل في كل هذه المناطق أو في واحدة منها.

ومع قيام السلطة الفلسطينية، ازداد عدد الوكالات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بصورة كبيرة واتسع نشاطها، حيث عُقد في عام 1993 مؤتمر للمانحين في واشنطن بمشاركة 42 دولة ومؤسسة دولية، تعهدت بتقديم الدعم المالي للشعب الفلسطيني، ولعملية السلام من خلال دعم الاقتصاد، ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، واحتواء أسباب التوتر التي تواجه العملية السلمية (ماس، 2005).

يعرض جدول (1) توزيع المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين وفقاً للدول التي تنتمي إليها أو المسجلة فيها، ويلاحظ الهيمنة الغربية الطاغية على هذه المنظمات؛ فهناك 236 منظمة مسجلة في الدول الغربية (أوروبا الغربية، الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا)؛ أي ما يعادل 91% من مجموع المنظمات الدولية غير الحكومية، فيما لا يتجاوز عدد المنظمات العربية 8 منظمات، بنسبة 3% من مجموع المنظمات، أما المنظمات التابعة للدول الإسلامية (غير العربية) فهي 3، بنسبة 1,1% من مجموع المنظمات، وهي تتبع لتركيا، وأندونيسيا، وماليزيا، أما روسيا فلا يوجد لها إلا منظمة واحدة، في حين لا تمتلك الصين أو الهند أي منظمة.

ويلاحظ من جدول (1) وجود 5 منظمات أجنبية إسرائيلية تعمل في فلسطين، وفي الواقع فإن هذه المنظمات تدار من قبل فلسطينيين يحملون الهوية الإسرائيلية، مثل مؤسسة توفيق زياد للثقافة والإبداع ومقرها الناصرة، ولجنة الناصرة للإغاثة الإنسانية، ومؤسسة الإغاثة الإسلامية للفقراء والأيتام، واللجنة المسيحية الدولية، والمركز الدولي للسلام والتعاون ومقره القدس، علماً أن كثيراً من المنظمات الدولية غير الحكومية لديها فروع في كل من إسرائيل وفلسطين على قاعدة أنها منظمات تخدم في مناطق الصراع، أو تخدم فئة بعينها مثل فئة النساء بغض النظر عن قوميتها، ولتأكيد الحياد بين طرفي النزاع.

هناك أيضاً منظمات فلسطينية لكنها تعتبر أجنبية بحكم تسجيلها في الخارج، مثل مؤسسة التعاون، المسجلة في بريطانيا، ومؤسسة القدومي، المسجلة في الأردن، ومؤسسة دالية، المسجلة في بلجيكا، والمؤسسة الفلسطينية الدولية، المسجلة في الأردن، والمركز الدولي للسلام والتعاون، المسجل في إسرائيل.

تتفاوت المنظمات الدولية في حجمها؛ فبعضها منظمات معروفة، وذات تأثير، ولها مقار وفروع، وطواقم عمل كبيرة، وبعضها متناهي الصغر، وربما لم تمارس أي نشاط على الرغم من تسجيلها، وبعضها مارس نشاطاً أو أكثر لفترة محدودة ثم تعثر.

جدول (1)
توزيع المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين وفقاً للدول التي تنتمي إليها أو المسجلة فيها

الدولة	عدد	الدولة	عدد	الدولة	عدد
الولايات المتحدة	76	النرويج	4	المغرب	1
إيطاليا	30	الدنمارك	3	قطر	1
فرنسا	22	النمسا	3	السعودية	1
ألمانيا	20	أستراليا	1	الإمارات	1
بريطانيا	20	بولندا	2	تركيا	1
إسبانيا	13	أسكتلندا	1	أندونيسيا	1
سويسرا	11	إيرلندا	1	ماليزيا	1
هولندا	11	روسيا	1	إسرائيل	5
كندا	8	لبنان	2	اليابان	3
السويد	8	مصر	1	كوريا الجنوبية	2
بلجيكا	4	الأردن	1	**المجموع**	260

المصدر: خلاصة مسح قام به الباحث للمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين.

تتمركز أغلب المنظمات الدولية في وسط الضفة الغربية (رام الله، القدس، بيت لحم)، وفي قطاع غزة يتمركز أغلبها في مدينة غزة. ويغطي مجال عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في فلسطين القطاعات الثلاثة الرئيسة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تركز غالباً على قضايا التربية والثقافة، والديمقراطية وحقوق الإنسان، واللاعنف، وحل الصراعات، وحقوق المرأة، والصحة، وحقوق الطفل، وتستهدف برامجها الفئات المهمشة، وذوي الإعاقات، والأطفال، والشباب، والنساء، وكبار السن.

4 – الوجه الآخر للمنظمات الدولية غير الحكومية:

إن البعد الإنساني هو الغلاف الخارجي الذي يلف عمل المنظمات الدولية غير

الحكومية في مختلف دول العالم، ويمكن تلمس ذلك على أرض الواقع في فلسطين وغيرها من الدول التي تنشط فيها مثل هذه المنظمات، من خلال المشاريع المختلفة التي تبادر إليها أو تمولها المنظمات الدولية غير الحكومية، سواء كانت هذه المنظمات ذوات دوافع إنسانية محضة، أم كانت منظمات ذوات أجندات خاصة، تتخذ من العمل الإنساني والإغاثي غطاء لتحقيق أهدافها.

ومن الواضح أن الدول ذوات الأجندات الاستعمارية، قد نجحت في توظيف كثير من المنظمات غير الحكومية، واستخدمتها أداة من أدوات سياساتها الخارجية، فأصبحت كثير من دول العالم، وخاصة تلك التي تعاني الصراع، أو التي تعيش مرحلة ما بعد الصراع، أمام تيار جارف من المنظمات الدولية غير الحكومية التي ربما لا يعرف بعضها بعضاً، ولا ينسق بعضها مع بعض، ولكنها تسير في الاتجاه ذاته، لتحقيق الأهداف نفسها. وهكذا أصبح لهذه المنظمات دور آخر خفي، ذو آثار سلبية على المجتمعات التي تعمل فيها، وسوف تناقش هذه الدراسة تالياً بعض جوانب هذا الدور السلبي الذي تقوم به في فلسطين، والمتمثل في:

4 – 1 – جمع المعلومات:

المنظمات الدولية غير الحكومية هي مجسات عالية الحساسية، ومحطات إنذار مبكر حديثة، تبدو موزعة جغرافياً بشكل مدروس. وتجمع من خلالها المعلومات عن المجتمعات التي تعمل فيها؛ لرصد نبض الشارع، ومعرفة اهتماماته وتوجهاته، والتنبؤ بمصادر التغيير فيه واتجاهاته. إنها أدوات أنثروبولوجية وسسيولوجية متقدمة لمعرفة خصائص المجتمعات وميزاتها، وتشخيص نقاط الضعف والقوة فيها.

من البدهي أن لا نجد منظمة أجنبية واحدة تشير إلى هذا البعد الحساس في عملها؛ فالمنظمات ذوات الدوافع الإنسانية المحضة لا تمارس هذا الدور بصورة مباشرة، لكن هذه المنظمات أصبحت قليلاً من كثير، ثم إنه قد يستفاد من تقاريرها ونشاطاتها في إجراء تقييمات لاحقة حول البلد الذي تعمل فيه من قبل دوائر متخصصة دون علمها. أما المنظمات التي تمارس هذا الدور مباشرة، فهي تستخدم نشاطها الإنساني للتغطية على هذا الدور الخطير. يعدد ضابط المخابرات الأمريكية

خلال ستينيات القرن الماضي فيليب آجي (Agee, 1975) أشكال الاختراق الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني في العالم، المتمثل في ثلاثة وجوه:

الأول: التجنيد الاستخباراتي لعدد من رموز النخبة السياسية في البلد المستهدف، وتمويلهم لاستحداث منظمات مدنية تقوم بالتسويق للأهداف والسياسات الأمريكية في البلد.

الثاني: التمويل المادي للمنظمات القائمة بالفعل لاتخاذ مواقف سياسية محددة سلفاً، تفيد سياسات الولايات المتحدة ومصالحها في البلد المستهدف.

الثالث: الدعم السياسي والمعنوي لمنظمات حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني عن طريق دعوة القائمين عليها لمؤتمرات دولية، وتوظيفهم كمستشارين وأكاديميين في هيئات أمريكية ودولية؛ بهدف إبرازهم سياسياً وإعلامياً في البلد المستهدف كي يصبحوا ذوي تأثير في الرأي العام، وليس شرطاً هنا أن تعرف المنظمة المخترَقة أنها توجهه لصالح سياسات الولايات المتحدة على وجه الحقيقة، بل تستغل الاستخبارات الأمريكية القناعات الشخصية لدى القائمين على تلك المنظمة بالسياسات الأمريكية؛ كي تدفعهم لدعم سياساتها المستقبلية، والنظر إلى مستقبل بلدهم من منظور أمريكي.

أما (Dougls-Bowers, 2012) فيتبين في مقالته التي نشرت في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، كيف استخدمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية منظمات دولية غير حكومية معروفة مثل: National Endowment for Democracy، وFreedom House، وAmnesty International كواجهات متقدمة لجمع المعلومات، وتنفيذ السياسات الخارجية[11].

والسؤال الذي قد يثار هنا هو: كيف يمكن أن نوفق بين هذا الرأي الذي يعتبر المنظمات غير الحكومية الأجنبية واجهات متقدمة لجمع المعلومات لصالح الدول ذوات الأجندات الاستعمارية، وبين حقيقة أن بعض هذه المنظمات تصدر تقارير ناقدة لهذه الدول، مثل منظمة العفو الدولية التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان في

(11) انظر:

- Tonny cartalucci, "US-Funded "Activist" Becomes President of Tunisia" Land Destroyer Report, December 13, 2011 (http://landdestroyer.blogspot.com/2011/12/us-funded-activist-becomes-president-of.html) accessed March 19, 2012.

كل العالم بما فيها الولايات المتحدة والعالم الغربي؟ إن إجابة هذا السؤال تأتي على وجهين: الأول، وقد سبق الإشارة إليه، وهو أنه ليس من الضروري أن تعلم المنظمة الأجنبية غير الحكومية بأنه يجري استغلال وجودها، وتقاريرها وإمكاناتها لصالح جهات أخرى غير مرئية معنية بجمع المعلومات. أما الوجه الآخر فيكمن في مساحة الحريات الواسعة المتاحة في الدول الديمقراطية، التي تعطي الفرصة للنقد الذاتي، وتتيح المجال لكثير من المنظمات ومراكز البحث التي أنشئت بدعم حكومي، انتقاد سياسات الحكومات التي أنشأتها أو دعمت وجودها.

لكن كيف يمارس هذا الدور؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل ليست معقدة؛ فهذه المنظمات تقوم بهذا الدور من خلال ما يسمى بـ "الرصد القطاعي" (Sectoral surveillance)؛ حيث إن منظمات بعينها تعمل في قطاعات محددة، مثل الصحة، أو التعليم، أو الزراعة، وتحت ذريعة إجراء الدراسات وعمل التقييمات لتشخيص الواقع الراهن، وتحديد الاحتياجات، ووضع الخطط التطويرية – تجمع معلومات تفصيلية وشاملة عن كل قطاع من قطاعات المجتمع، وأهم الفاعلين فيه. وتحت ذريعة "الشراكة وتقوية العلاقات مع الجهات ذات العلاقة" تبنى علاقات مع صانعي السياسات ومتخذي القرارات في هذه القطاعات تمكن هذه المنظمات من الوصول إلى كثير من مصادر البيانات والمعلومات، وربما العبث بها، أو توجيهها، أو السيطرة عليها أيضاً.

كما أن الملاحظة (Observation) هي أداة أخرى من أدوات جمع المعلومات، فممثلو المنظمات الدولية غير الحكومية والعاملون فيها، تتوافر لهم حصيلة كبيرة من المعلومات المستقاة من الملاحظات التي يجمعونها خلال عملهم، وتجوالهم في المناطق المختلفة من البلاد. كما تستخدم المقابلة غير المباشرة كأداة ثالثة أيضاً، وأغلب المقابلات يخطط لها أن تكون عفوية وغير مباشرة، كأن يثار موضوع ما خلال حفل استقبال، أو غداء أو عشاء، أو حتى خلال فترات الاستراحة التي تتم في المؤتمرات وورشات العمل بمناسبة إطلاق مشروع ما، أو تنفيذ نشاط محدد. ويلاحظ في هذا السياق أن كثيراً من الأشخاص المحليين المشاركين في مثل هذه النقاشات، ورغبة منهم في تسويق أنفسهم عند هذه المنظمات ومَن وراءها يسهبون في الإجابة عند الرد عن الأسئلة التي يثيرها مندوبوها، ويدلون تطوعاً بأدق المعلومات والتفاصيل.

والتقارير مدفوعة الأجر والمرفوعة من قبل ما يطلق عليهم المستشارون والخبراء المحليون حول قضايا محددة – تعتبر أيضاً مصدراً مهما للمعلومات. وتوجه الدعوة بين الحين والآخر إلى مثل هؤلاء المستشارين والخبراء المحليين، ولصانعي السياسات لإلقاء محاضرات أو مداخلات أو عرض تقييمات أمام جهات متخصصة في الخارج.

يلاحظ في هذا السياق أن ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية يحظون أيضاً بفرصة الوصول إلى المعلومات في كل القطاعات من خلال العلاقات التي ينسجونها مع المستويات العليا في المؤسسات الرسمية المختلفة. إن نجاح أي منظمة دولية في برنامجها في أي قطاع يفتح الطريق واسعاً أمامها لاختراق هذا القطاع والتأثير على عملية صنع القرار فيه.

إن استخدام المنظمات الدولية غير الحكومية في جمع المعلومات عن المجتمعات التي تعمل فيها، سواء علمت هذه المنظمات عن هذا الاستخدام أم لم تعلم، قد جاء نتيجة لتغيير استراتيجي حصل في عمل وكالات المخابرات الغربية، وعلى رأسها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية منذ سبعينيات القرن الماضي، حين بدأت الاعتماد على البيانات التي تجمعها مؤسسات وسيطة مثل المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية بدلاً من القيام بجمع المعلومات مباشرة كما كانت تفعل في الماضي، وهذا التوجه ينسجم مع حقيقة أن أغلب المعلومات المطلوبة عن أي دولة أو مجتمع من المعلومات عن أي دولة أو مجتمع يمكن جمعها بوسائل عادية، ولا تحتاج لتدخل "مخابراتي" مباشر.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا تستخدم المنظمات الدولية غير الحكومية في عملية الرصد الدائم للمجتمعات المستهدفة، ما دامت هذه القوى المهيمنة ذوات الأجندات الاستعمارية تملك عادة تأثيراً هائلاً، وقدرات كبيرة في الحصول على المعلومات مباشرة من أغلب أنظمة الحكم في الدول الفقيرة والنامية، ومنها العالم العربي وفلسطين، وذلك بحكم حالة التبعية والإلحاق السياسي القائمة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في نقطتين: الأولى منهجية؛ حيث إن تعدد مصادر المعلومات وتنوعها وتقاطعها يفحص ويدعم مصداقيتها وثباتها ويزيد من دقتها. أما الثانية فسياسية؛ وتكمن في أنه على الرغم من أن أغلب الأنظمة الحاكمة

في الدول النامية، وخاصة في مناطق الصراع وما بعد الصراع، قد وصلت إلى السلطة بدعم من الخارج، ولا تعبر غالباً عن إرادة شعوبها، فإن دوائر صناعة القرار في الدول ذوات الأجندات الاستعمارية، تتوجس خيفة، ولا تستطيع الاعتماد فقط على أنظمة "الدمى" التي زرعت، وتشعر بالحاجة إلى اختراق قاعدة المجتمعات. وسواء في فلسطين أم في غيرها من الدول، فإن المنظمات الدولية غير الحكومية هي إحدى أدوات الاختراق الناعمة من "القاعدة" لإحكام السيطرة على المجتمعات المستهدفة ضماناً لاستمرار ما حققته على مستوى "القمة" من سيطرة على الأنظمة الحاكمة وتوجهاتها في مواجهة أي نزوع لتغيير موازين القوى الداخلية. إن هذا ناجم عن قناعات راسخة في الوجدان الغربي رصده إدوارد سعيد حين أشار إلى كتابات عدد من المستشرقين حول الصراع الدائم بين الشرق والغرب، وأهمية الانتباه الدائم، والتيقظ الكامل لما يحصل في "الشرق"؛ لأن أي غفوة ستجعل هذا "الشرق" يقف على أبواب "الغرب" من جديد (إدوارد سعيد، 2010: 287).

4-2 – نشر التغريب:

التغريب (Alienation) يعني احتلال المكان والزمان والوعي، وتعزيز عدم الانتماء إلى أي منها، كي ينفصل المرء عن تاريخه وحضارته ومنظومة قيمه، وهو بالمعنى السياسي صورة من صور الاستشراق الجديد، الذي وجد أصلاً للسيطرة على الشرق واختراقه، وإعادة تشكيله، وإبقاء السيادة عليه. إن نشر التغريب هو عملية غسل دماغ و"إعادة برمجة" منهجية ومنظمة ضمن ما أطلق عليه ماركوزه "الإفقار الثقافي للثقافة المحلية، وإحلال المفاهيم الغربية حول الديمقراطية والعقلانية والتنوير، والتي تطرح من موقع متعالٍ ثقافياً، ومادياً، وتاريخياً، وبطرق وآليات تقزم من مفاهيم الثقافة المحلية؛ بهدف ربط هذه الهوامش بالنموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي" (هربرت ماركوزه، 1973).

وضمن عملية التغريب هذه يسوق "النموذج الغربي" في فلسطين، وتوظف مفاهيم العولمة للتحكم في آليات التفكير، وتدفع المنظمات الدولية غير الحكومية التي يحركها التمويل الأجنبي باتجاه تبني هذا النموذج "الوافد" على حساب النموذج المحلي "الأصيل" بحجة أن الأول يشير إلى "الحداثة والتقدم"، في حين يشير الآخر إلى "التقليدية والتخلف"؛ فتسهم كثير من هذه المنظمات في الاعتداء

على الموروث الحضاري للفلسطينيين، أو ما أطلق عليه بعض المفكرين (الجابري، 1997 وبركات، 2000) عملية "اغتصاب الهوية"، ويتجاهل واقع الفلسطينيين المعيش. ففي الوقت الذي يمارس الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنوه كل أشكال العنف المادي والمعنوي ضد الفلسطينيين، تنبري عشرات المنظمات الدولية غير الحكومية لإشاعة ثقافة اللاعنف بين الفلسطينيين، وكان الأولى أن توجه هذه البرامج للإسرائيليين مصدر العنف وأصله. وفي الوقت الذي تصل فيه نسبة البطالة بين الشباب الفلسطيني إلى 43%، ويعيش أكثر من نصف الفلسطينيين تحت خط الفقر بسبب الحصار وممارسات الاحتلال (الجهاز المركزي للإحصاء، 2013)، تطل عليهم إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية لإقناعهم بأنه من خلال "الرقص التعبيري" يمكنهم مقاومة الاحتلال، أو التخفيف من آثاره، وغير ذلك من الأفكار العجيبة، التي تسوق لها بعض المنظمات الغريبة والتي يعرض الصندوق (1) بعضاً منها.

وضمن هذا السياق تستخدم مفردات براقة، مثل: الحكم الرشيد، والحوكمة، والشراكة، والشفافية، والاستدامة، والمسؤولية، وغيرها من المفردات ذات المعاني الوافدة التي تحمل معانيَ براقة يمكن تسويقها، ويتم قولبة المفاهيم القيمية والاجتماعية الأصيلة لتنسجم مع هذه المفاهيم الوافدة، وتنشأ عشرات المنظمات المحلية غير الحكومية الجديدة التي تتبنى هذه المفاهيم المستوردة والإغداق عليها، وقد لاحظ (جميل هلال، 2002) أن قيام السلطة الفلسطينية قد أدى إلى نشوء مجموعة جديدة من المنظمات غير الحكومية التي أنتجت نخبها وتحالفاتها، وبالمقابل تهمل المنظمات المحلية غير الحكومية التقليدية، التي أُنشئت منذ عشرات السنين بمبادرات محلية.

إن تغريب المجتمع الفلسطيني يستهدف الوصول بهذا المجتمع إلى حالة من عدم التوازن، وتدمير نمط الحياة الأصلي، وخلق حالة من التناقض بين الفلسطيني وبيئته المحيطة، تدفعه للبحث عن الأمن والاستقرار في بيئات خارجية أخرى. لا عجب والحال هذه أن تحتل فلسطين الترتيب الثالث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث معدلات الهجرة، وهي تحتل المرتبة السادسة بين البلدان ذوات الدخل المتوسط، وهي من ضمن أعلى عشر دول من حيث نسبة المهاجرين منها (The World Bank, 2008).

منظمة هاجر Hagar الأمريكية:

منظمة أمريكية تعمل في كثير من دول العالم، منها الشرق الأوسط وفلسطين، وهدفها مساعدة الأزواج وغير المتزوجين الذين ليس لهم أطفال، والنساء غير المتزوجات، واللوطيين، والسحاقيات، على تكوين عائلة عبر الحصول على أطفال من خلال التبني Adoption، أو تأجير الأرحام Surrogacy، علماً أن تبني الأطفال، وتأجير الأرحام ممارستان شائعتان في الغرب، ونادرتان في المجتمع الفلسطيني، انظر:

http://www.hagarcenter.org/index.shtml

منظمة يانتي (Yante) النمساوية:

عرفت هذه المنظمة نفسها على صفحتها الإلكترونية بأنها منظمة غير حكومية مستقلة للشباب، والفن، والرقص الاجتماعي، أنشئت في عام 2010 لتنفيذ مشاريع ذات علاقة بالفن مع تركيز خاص على فلسطين؛ حيث ترى هذه المنظمة أن المجتمع الفلسطيني– بسبب الاحتلال الإسرائيلي والإحباط السياسي والاقتصادي الذي يعيشه– يعاني مستويات أعلى من العنف والسلوك العدواني. لذا فهي تستهدف تشجيع الفلسطينيين على استخدام الفن كوسيلة للتعبير عن الذات، واكتساب القدرة على التعبير عن وجهات نظرهم بطريقة غير عنيفة. لهذا، تعمل يانتي على إنشاء حركة رقص اجتماعي فلسطينية مستقلة، منطلقة من الاعتقاد بأن أي فرد يستطيع أن يرقص. "نحن نعتقد أن الرقص يزرع الثقة داخل الأفراد، ويوفر لهم تجربة مادية، واجتماعية وعاطفية، ويعزز قيم الالتزام، والاحترام، والتعاطف"، انظر:

http://www.yante-icanmove.org/?q=node/63

منظمة Middle East Aid الهولندية:

أُنشئت هذه المنظمة في العام 2000، وهي لا تعمل إلا في فلسطين ولها فروع في جنين، ونابلس، وطولكرم، وغزة، ورفح. وهي غير مسجلة لدى السلطة الفلسطينية، كما أنه غير معروف من قام بتأسيسها، ولا مجلس إدارتها الحالي، ولا من يشرف عليها، ويسير أعمالها. في التعريف بنفسها تذكر هذه المنظمة على صفحتها الإلكترونية أنها منظمة أوروبية إنسانية تعمل على أساس تطوعي في مناطق الأزمات المحتاجة في الشرق الأوسط، وخاصة مع الشعب الفلسطيني، تتركز نشاطات هذه المنظمة في تقديم الخدمات للمعوقين، والبذور للمزارعين، وتوزيع الرزم الغذائية والحقائب المدرسية على العائلات الفقيرة. انظر: http:// www.middleeastaid.org.

صندوق (1)

نماذج من غريب المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين

3-4 – استقطاب النخب والجماعات المهيمنة:

أشار مسح إحصائي قام به معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) عام 2006 إلى أن 47% من المنظمات المحلية غير الحكومية الفلسطينية كانت تتلقى تمويلاً من منظمات أجنبية مانحة، بينما كان 13% منها فقط يتلقى تمويلاً من السلطة الفلسطينية (Mass, 2007, p16). من الطبعي أن تكون المنظمات المحلية غير الحكومية مرتبطة بمموليها، وهم غالباً المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية؛ حيث يشكل التمويل الأجنبي 70% من مجمل إيرادات المنظمات المحلية غير الحكومية في فلسطين (جوزيف ديفوير وعلاء ترتير، 2009). وقد أشارت (آيات حمدان، 2010، ص14) إلى أنه من خلال المساعدات تستقطب الكفاءات النخبوية في الدول المهمشة، وتستوعب ظاهرياً ليقوم بنشر ثقافة تتوافق مع مصالح القوى الخارجية.

وقد انتقد (Challand, 2009) قيام المنظمات الدولية غير الحكومية في فلسطين بالاستثناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأشخاص تعتبر مشاركتهم السياسية ركناً أساسياً في عملية الاستقلال السياسي، وأشار إلى أن المنظمات الدولية قد أعطت أولوية لعملية السلام، بدلاً من التركيز على احتياجات الناس؛ مما أدى إلى نشوء نخبة فلسطينية تمثل المانحين أكثر مما تمثل جمهورها الفلسطيني، وذلك بحكم ارتباطها المصلحي مع هذه المؤسسات.

وسواء في فلسطين أم في غيرها، فإن خلاصة ذلك هو المساهمة في السيطرة الفعلية لمراكز صناعة القرار في العالم الغربي على الدول المستهدفة دون إكراه (ظاهري)، وهو ما أطلق عليه (Nye, 2004) بمصطلح "القوة الناعمة" (Soft Power). إن عمل المنظمات الدولية غير الحكومية قد أصبح صناعة قائمة بحد ذاتها، لها عناصر إنتاج خاصة بها، وهي تفتح فرص عمل خاصة؛ حيث يتمتع العاملون في هذه المنظمات عادة برواتب عالية، وامتيازات متعددة، وظروف عمل مريحة. ومن أجل توفير البيئة الداعمة لهذه "الصناعة" يحرص ممثلو المنظمات الدولية غير الحكومية على نسج العلاقة مع النخب السياسية، ومراكز صنع القرار، والدوائر المؤثرة فيه في الدول والمناطق التي تعمل بها.

يلاحظ أيضاً أن مشاريع المنظمات الدولية غير الحكومية في فلسطين تستقطب الخبراء المحليين الذين يترك بعضهم عمله في القطاع الحكومي أو غير الحكومي سعياً وراء رواتب أعلى. ويصبح هؤلاء الخبراء تَـبَعاً لهذه المنظمات؛ وهو ما يُسهم في خلق نخب مشوهة ومخترقة.

4-4- شرعنة الاحتلال وحماية أمن إسرائيل:

أشار تقرير مرفوع للكونغرس حول المساعدات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط أن هدف هذه المساعدات هو "دعم دولة إسرائيل، وعلاقات إسرائيل السلمية مع جيرانها العرب، وحماية إمدادات النفط الحيوية، ومحاربة الإرهاب العالمي" (Sharp, 2010, p2). ووفقاً لتقرير آخر صادر عن مركز الأبحاث التابع للكونغرس الأمريكي مطلع تشرين الأول من عام 2011، فإن أهداف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين تتمثل في الآتي (Zanotti, 2011):

1 – محاربة أو تحييد أو الحيلولة دون "الإرهاب ضد إسرائيل من قبل حماس وغيرها من المنظمات المتطرفة".

2 – إشاعة جو من الاستقرار والرضا في الضفة الغربية يجذب الفلسطينيين نحو التعايش السلمي مع إسرائيل، ويُعدّهم للحكم الذاتي.

3 – سد الحاجات الإنسانية، والحيلولة دون مزيد من عدم الاستقرار، خصوصاً في قطاع غزة.

4 – وقد أشارت (Le More, 2004) في بحثها حول السياسة الدولية للمساعدات المقدمة للفلسطينيين إلى أن التمويل الغربي يستهدف تعزيز تطبيق اتفاق أوسلو ودعمه، وتعزيز التعاون الإقليمي، وبناء المؤسسات الفلسطينية. وفي الحقيقة، فإن أهداف المساعدات الأمريكية المشار إليها، بل المساعدات الغربية عموماً، تتجاوز الفضاء الإقليمي الشرق أوسطي ودعم عملية السلام، لتصل على المستوى العالمي إلى محاربة "الإرهاب العالمي"، ولم تنعكس هذه الاستراتيجية العالمية على فلسطين فقط من خلال القوة الصلبة Hard Power بإعطاء إسرائيل الضوء الأخضر لبذل جهود متواصلة لسحق ما يسمى "قوى التطرف"، بل شملت أيضاً استخدام "القوة الناعمة Soft Power"، ومنها توظيف المنظمات الدولية غير الحكومية في عملية محاصرة هذه القوى ومحاربتها، من خلال منظومة القيم والأفكار الوافدة التي تحاول هذه المنظمات غرسها في المجتمع الفلسطيني، ومن خلال حجب التمويل الغربي عن المنظمات المحلية التقليدية التي قد تشكل عائقاً أمام هذا التوجه.

من الطبعيّ – إذن – أن تزداد المساعدات الدولية للفلسطينيين عندما تنشط المفاوضات السلمية، وأن تقل عندما تتوقف المفاوضات، وقد عبر John Kiar مدير مكتب المفوضية الأوروبية في الضفة الغربية عام 2007 عن هذا الارتباط الطردي

بين المفاوضات والمساعدات حين قال: "إن حجم الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني مرتبط بالتقدم في العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي" (عبد الحي، 2007: 353).

وقد أشار (هلال، 2002: 63) إلى أن الوجه الأبرز للمساعدات والقروض (الأجنبية) قد تجسد في وظيفتها السياسية – المتمثلة في تشجيع عملية التسوية السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل – أكثر من وظيفتها الاقتصادية. بل إن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية قد جعل من هذا الأمر هدفاً صريحاً ومعلناً له، مثل منظمتي (Portland Trust)، و(One Voice) البريطانيتين، ومنظمة (Alternative International) الكندية، ومنظمة SPD Jerusalem الألمانية، ومنظمة Seeds of Peace الأمريكية، ومنظمةSearch for Common Ground الأمريكية، والمنظمة الإسرائيلية– الفلسطينية للعلوم The Israeli- Palestinian Science Organization، ومركزWilly Brandt Centre الألماني.

إن هذا يفسر عدم معارضة إسرائيل لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية في فلسطين سواء كان ذلك قبل اتفاق أوسلو أم بعده، بل إنها رحبت بها، وقدمت لها التسهيلات؛ فإسرائيل تجني فوائد جمة من وجود هذه المنظمات، أهمها: خفض تكلفة الاحتلال المادية والأخلاقية، فالخدمات التي تقدمها هذه المنظمات عادة هي أصلاً من مسؤولية السلطة المحتلة التي توظف المنظمات الدولية غير الحكومية لتقوم بتحمل جزء من هذه المهمة عنها؛ أي أن المجتمع الدولي يدفع عملياً جزءاً من فاتورة الاحتلال؛ الأمر الذي جعل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين رخيصاً. ويلاحظ في هذا السياق أن السلطات الإسرائيلية تنسب إلى نفسها كثيراً من المشاريع التي تنفذها المنظمات الدولية غير الحكومية في فلسطين، وتصدر بذلك تقارير إعلامية توزعها على الرأي العام في الداخل والخارج[12].

(12) انظر بهذا الخصوص الصفحة الإلكترونية لما يسمى "الإدارة المدنية الإسرائيلية " على الرابط: http://www.cogat.idf.il/894-en/Matpash.aspx.

ومن المفارقات أن كثيراً من المنظمات الدولية، تعلم بانتحال الاحتلال الإسرائيلي لكثير من مشاريعها، ولا تحرك ساكناً، وعندما ناقش الباحث هذا الأمر مع مدير بنك التنمية الألماني (KFW) في فلسطين، وهو إحدى مؤسسات التمويل الأساسية العاملة في فلسطين، أوضح هذا المسؤول أنهم على علم بذلك، وأنهم يلتزمون الصمت مقابل حرية الحركة، والتسهيلات والأذونات التي تعطى لطواقمهم (مقابلة مع مدير بنك التنمية الألماني في فلسطين، 6/6/2012).

وقد أشار المسؤول الإسرائيلي أفرام لافين –الذي عمل في وزارة الشؤون الاجتماعية الإسرائيلية، مسؤولاً عن التنسيق مع المنظمات الدولية العاملة في فلسطين لمدة 35 عاماً – إلى أن السياسة الإسرائيلية منذ عام 1967، تمثلت في تعزيز عمل المنظمات الدولية ودعمها في المناطق الفلسطينية، وأن كثيراً من المشاريع قد نفذت بتنسيق بين الطرفين ودعم من الجانب الإسرائيلي، ويتابع: "اعتبرت إسرائيل نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية في (المناطق الفلسطينية) مكملة لجهود الإدارة المدنية الإسرائيلية في تقديم الخدمات للسكان، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية .... ومن حين إلى آخر طلبت وزارة الشؤون الاجتماعية الإسرائيلية من المنظمات الدولية مساعدتها على تقديم خدمات وبرامج إبداعية للفلسطينيين" (Lavine, 2004).

ومن البدهي أن تكون أغلب المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين حاصلة على موافقة إسرائيلية صريحة أو ضمنية لممارسة نشاطاتها. فبحكم سيطرة إسرائيل على المعابر الأرضية والبحرية والجوية وعلى الطرقات والمداخل الرئيسة للمدن الفلسطينية لا تستطيع أي منظمة أجنبية العمل في فلسطين دون موافقة إسرائيلية، لذا تحرص المنظمات الدولية غير الحكومية على الاستجابة للشروط والتعليمات الإسرائيلية الخاصة بالعمل في المناطق الفلسطينية، بل إن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية تعتبر برامجها الموجهة للفلسطينيين جزءاً من نشاطها في إسرائيل.

إن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في شرعنة الاحتلال في فلسطين لا يتم فقط من خلال تعامل هذه المنظمات معه، وتحمل جزء من مسؤولياته، وإنما يتم أيضاً من خلال توجيه أغلب نشاطاتها وبرامجها لمواجهة الآثار الناجمة عن الاحتلال وليس مواجهة الاحتلال ذاته. بعبارة أخرى تحاول المنظمات الدولية غير الحكومية جعل حياة الفلسطينيين "غير العادية" تحت الاحتلال حياة عادية؛ مما يعني عملياً أن أغلب هذه المنظمات لا تكترث بوجود الاحتلال ولا تناهضه، وإنما ينصب جُل جهودها على ترقيع آثار سياساته السلبية.

4–5 – سلب الإرادة السياسية وتعميق التبعية والإلحاق:

تحدد العلاقة بين الدولة والمنظمات الدولية غير الحكومية المدى الذي يمكن أن تذهب إليه هذه المنظمات في طروحاتها ونشاطاتها. ومن الناحية النظرية والمنطقية

يُفترض أن تكون المنظمات الدولية غير الحكومية خاضعة لتعليمات الدولة التي تعمل فيها وملتزمة بها، لكن واقع الحال في المجتمعات الهشة التي تعيش الصراع، ومرحلة ما بعد الصراع تشير إلى غير ذلك؛ حيث تأخذ العلاقة شكل التنافس بين الدولة والمنظمات الدولية غير الحكومية، أو الإحلال حين يتم التعامل مع المنظمات الدولية غير الحكومية كبديل للدولة، أو تستخدم كوسيلة لإضعاف الدولة، ومهما يكن شكل هذه العلاقة بين الطرفين فإن أغلب المنظمات الدولية غير الحكومية لا تتصرف باستقلالية في هذه المسألة وإنما تخضع لسياسات الدول التي تمولها.

إن ما يسمى بـمؤسسات "المجتمع المدني" كانت إحدى الأدوات الرئيسة التي استخدمت من قبل الدول ذوات الأجندات الاستعمارية لإحكام عملية السيطرة والهيمنة على المجتمعات والدول الضعيفة المستهدفة. وقد أشار (عزمي بشارة، 2012) إلى أن المنظمات الأجنبية لا تدعم "المجتمع المدني" فحسب، بل إنها تحاول إعادة تشكيله بما ينسجم مع سياساتها ليكون أداة رئيسة، وسيفاً مصلتاً عند الضرورة، لتواصلها مع الدولة من جانب، والأفراد من جانب آخر، ولاحظ أن الغرب لا يخفي سعيه للبحث عن شركاء خارج الدولة، وخارج البنى التقليدية في الوقت ذاته، وينقل بشارة عن سعد الدين إبراهيم وجود أكثر من 70 ألف منظمة غير حكومية في الوطن العربي. أما الفيلسوف الماركسي الإيطالي "غرامشي" فلاحظ أن الاتحادات المدنية، والمؤسسات الطوعية الاجتماعية هي أدوات استخدمتها "البرجوازية" لتحقيق هيمنة ثقافية، ولا غرابة في ذلك فالسيطرة على الثقافة تعني السيطرة على الأمة، وتعني شيوع المناهج التفكيكية والفئوية، والجهوية، والولاءات الصغيرة (بشارة، 2012: 300).

في السياق الفلسطيني حذرت (آيات حمدان، 2010) من الاستخدام المفرط لمفهوم "المجتمع المدني" في فلسطين، معتبرة أن مواصلة فرض مفاهيمه ومفرداته بصورة خفية من قبل الخارج قد يؤدي إلى تجذير تابعية الفلسطينيين، ويفقدهم القدرة على تقرير مصيرهم بأنفسهم، والبت في شؤونهم؛ حيث إن التدخلات التي يقوم بها المجتمع المدني الموجه من قبل الممولين لا تأخذ بالاعتبار حاجات الفلسطينيين واهتماماتهم ومخاوفهم وأفكارهم، وتستثنيهم عملياً من المشاركة في تحديد احتياجاتهم، وتخطيط البرامج، وتؤدي إلى زيادة تابعيتهم القائمة بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

تشجع دول السيطرة– من خلال وكالات التنمية الحكومية التابعة لها– المنظمات الدولية غير الحكومية على الهيمنة على المنظمات المحلية، وإحدى الممارسات الشائعة حالياً لضمان هذه الهيمنة، هي اشتراط أغلب وكالات التنمية الحكومية الغربية على المنظمات المحلية الفلسطينية التي تخاطبها للحصول على تمويل لتنفيذ مشاريع محددة، أن يكون ذلك من خلال الشراكة والتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية المسجلة في البلد الذي تمثله وكالة التنمية، ومن خلال هيمنة المنظمات الدولية غير الحكومية على هذه المنظمات المحلية تتمكن المنظمات الدولية غير الحكومية أحياناً من القيام بدور الدولة، بل تحاول مصادرة هذا الدور من خلال الموارد المالية المتاحة لها، والتي تتجاوز أحياناً إمكانات الدولة ذاتها.

ويبدو جلياً في فلسطين كيف تحاول بعض وكالات التنمية الأجنبية الممولة لكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية القيام بدور الحكومة بدلاً من السلطة القائمة، بل تحاول تقويض هذه السلطة عبر إضعاف الوزارات والمؤسسات الوطنية وتفريغها، وانتهاج سياسات مبنية على التشكيك في نزاهة وقدرة السلطة وكوادرها، وهذا يعني أن المنظمات الدولية غير الحكومية لا تؤدي إلى إيجاد نخب مشوهة فقط –كما تقدم– وإنما إلى إيجاد منظومات وهياكل وخطط موازية أو بديلة أو مناقضة للمنظومات والخطط الوطنية أيضاً، وهو الأمر الذي يتناقض مع مبادئ إعلان باريس حول فعالية المساعدات الخارجية (The Paris Declaration on Aid Effectiveness)[13].

لقد شكل صعود حماس إلى السلطة في عام 2006، وتشكيلها للحكومة، مثالاً صارخاً لدور "البديل" الذي يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تؤديه في أي

(13) صدر هذا الإعلان في عام 2005 وتضمن خمسة مبادئ لازمة لضمان فعالية المعونات (Aid-effectiveness Principle)، وهي:
- الملكية (Ownership)، وتعني حق البلد متلقي المساعدات الخارجية بتطوير استراتيجيته بنفسه.
- الاصطفاف (Alignment)، ويعني التزام الجهات المانحة بالاصطفاف لدعم الاستراتيجيات الوطنية التي تتبناها الدول متلقية المساعدات، واستخدام الأنظمة المحلية في التنفيذ.
- الانسجام (Harmonisation)، ويعني التزام الجهات المانحة بتنسيق الإجراءات وتبسيطها وتبادل المعلومات لتجنب الازدواجية.
- النتائج (Results)، وتعني قيام الجهات المانحة، والدول متلقية المساعدات بالتركيز على نتائج التنمية، وقياس هذه النتائج.
- المسؤولية المشتركة (Mutual Accountability)، وتعني أن الجهات المانحة، والدول متلقية المساعدات مسؤولة بصورة مشتركة عن نتائج التنمية، انظر نص الإعلان على الرابط:
http://www.oecd.org/document/18/%200,2340,en_2649_3236398_35401554_1_1_1_1,00.html

مجتمع بتوجيه من الدول المانحة عند اختلافها أو تصادمها مع السلطة الوطنية؛ حيث قامت الدول الغربية بمقاطعة حكومة حماس، واعتمدت على المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين لتنفيذ برامجها، وما زالت الدول الغربية تعتمد على منظماتها الدولية غير الحكومية في تنفيذ برامجها في قطاع غزة بسبب عدم اعترافها بسلطة حركة حماس القائمة هناك.

إن اعتماد السلطة الفلسطينية الكبير على المانحين قد جعل أداءها خاضعاً لعملية تقييم مستمرة ومفروضة من الخارج، ولا تملك السلطة إلا الامتثال لهذه المعايير حرصاً على استمرار تلقي التمويل؛ مما يزيد من ضعفها وانحسار تأثيرها. إن نتيجة ذلك كله ليس إضعاف السلطة الفلسطينية فقط، وتفريغها من مضمونها "المهلهل" أصلاً، ونشر ثقافة الاستجداء وتعميقها، وإدارة الأزمة بدل حلها، وإنما أيضاً حرف الأولويات الوطنية وتشويهها عبر التركيز على البعد الإغاثي في نشاطاتها، وإهمال البعد التنموي، وعبر إيهام الفلسطينيين بالنمو الاقتصادي والتنمية مع غيابهما فعلاً[14]، وتجاهل ما هو "أكثر أهمية" والتركيز على ما هو "أقل أهمية"، هنا نجد –مثلاً– أن المنظمات الدولية غير الحكومية – كما لاحظ (جميل هلال، 2002: 64) – قد استثمرت في مجالات تعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان وقضايا المرأة أكثر بكثير مما استثمرته في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

وفي الحقيقة، فإن الدعم الأجنبي لا يزال دون خطة أو أولويات، ووفقاً لاهتمامات الدول المانحة لا حاجات الفلسطينيين، وقد شاب هذا الدعم الفساد في إدارته من قبل المانحين أنفسهم، وفي استخدامه من قبل الفلسطينيين. وكانت الجهات المانحة تعلم ذلك وغضت الطرف عنه، ولم تثره في وجه السلطة الفلسطينية سيفاً مشرعاً إلا بعد حصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقره برام الله بعيد رفضه الخضوع للإملاءات الأمريكية والإسرائيلية خلال مفاوضات كامب ديفيد في عام 2000.

(14) في التقرير الاقتصادي السنوي لمؤسسة بكدار والصادر عام 2012، أشار د. محمد إشتية، وهو شخصية اقتصادية فلسطينية معروفة، ووزير سابق، إلى أن نسبة النمو المتحقق في الأراضي الفلسطينية مدفوعة بالأساس بأموال المانحين، وهي ليست ناتجة من نمو حقيقي للاقتصاد الفلسطيني؛ حيث إن المطّلع على الأرقام الصادرة يعتقد أن هناك نمواً حقيقياً ولكن في واقع الأمر ما يزال الدعم الدولي يقود النمو المتحقق في الأراضي الفلسطينية.
– انظر: بكدار، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2011، رام الله، 2012.

4-6 – تغذية الطائفية:

لا يوجد في فلسطين مشكلة طائفية ليس لأن عدد المسيحيين في الضفة الغربية وقطاع غزة حالياً يراوح بين 50–60 ألفاً بنسبة لا تتجاوز 2% من عدد السكان فقط (دعيبس، 2009)، ولكن بسبب أن المسيحيين الفلسطينيين على درجة عالية من الوعي أيضاً، ويتمتعون بكل حقوق المواطنة ويمارسونها بفاعلية. ويُسجل للمسيحيين الفلسطينيين أنهم لم ينساقوا لكل المحاولات الإسرائيلية لإثارة الفتنة بينهم وبين المسلمين. وعلى الرغم من قلة عددهم، فإنهم – مسيحيي فلسطين – يمارسون تأثيراً يتجاوز كثيراً نسبتهم العددية، وهذا يعود إلى ارتفاع معدلات التعليم بينهم، ولنشاطهم المشهود في الحركة الوطنية الفلسطينية منذ عشرينيات القرن الماضي.

تاريخياً، أدى التبشير للمسيحية دوراً مهماً في عملية تغريب وتمييع الموروث لحضاري لأهل فلسطين؛ إذ إن حقيقة وجود أكثر من 40 منظمة غير حكومية في فلسطين تابعة لكنائس ومؤسسات دينية مسيحية تقدم الدعم المباشر وغير المباشر لنحو 575 مؤسسة غير حكومية مسيحية محلية موجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة (إسعيد، 2009)– هي إشارة واضحة للرعاية التي تحظى بها الطوائف المسيحية في فلسطين من جانب، وللأهمية التي توليها دوائر صنع القرار الغربية للبعد الديني في تسويق سياساتها الخارجية، الذي تؤدي فيه فلسطين دوراً مركزياً بحكم موقعها، وموروثها الديني والتاريخي؛ فلم يكن ليغيب عن الغرب الدور الذي يمكن أن تؤديه الأقليات عموماً، والمسيحيون على وجه الخصوص، في تنفيذ سياساته، وقد أشار إدوارد سعيد إلى أن "ورقة الأقليات كانت أحد أعمدة السياسة الأوروبية في المشرق؛ حيث ادعت القوى العظمى كل بطريقتها أنها تحمي مصالح هذه الأقليات، وقد قامت القوى الأوروبية بدراسة جميع الأقليات في المشرق دراسة دقيقة، وخططت لها، وتآمرت عليها" (سعيد، 2010).

ولم يكن مسيحيو فلسطين استثناء من هذا السياق، فتمتعوا بعناية خاصة منذ الانتداب البريطاني، وقد لاحظ (هلال، 2002: 18) أن الانتداب البريطاني، والإرساليات الدينية، قد أديا دوراً بارزاً في تعزيز دور "الأقلية المسيحية"، من حيث زيادة فرص التعليم العالي، ومن ثم الاحتكاك بالغرب. وما زال هذا الاهتمام بمسيحيي فلسطين قائماً إلى يومنا هذا، وتُسمع بين الحين والآخر تصريحات من

مسؤولين غربيين، وممثلي منظمات دولية غير حكومية وخاصة الدينية منها تعبر عن قلقها على مستقبل المسيحيين الفلسطينيين (صحيفة القدس، 2 آذار2012).

إن التباكي على مصير المسيحيين الفلسطينيين والعرب عموماً من شأنه إثارة الحساسية الطائفية غير الموجودة في فلسطين في خضم صعود ما يسمى قوى "الإسلام السياسي" في المنطقة، وإن هذا النهج يقوم على أساس التعامل مع مسيحيي الشرق باعتبارهم أقليات مضطهدة، لا مواطنين في الدولة لهم ما لكل المواطنين، وعليهم ما عليهم. إنه المنهج الذي يدعو إلى الفرقة والإقصاء والتفتيت لا الوحدة والمواطنة والاندماج.

لكن ما الدلائل التي تشير إلى قيام المنظمات الدولية غير الحكومية بتغذية الطائفية في فلسطين؟ في الإجابة عن هذا السؤال يمكن الإشارة إلى المعاملة التفضيلية التي يحظى بها المسيحيون الفلسطينيون من قبل الدوائر والمنظمات الدولية غير الحكومية؛ حيث يمكن بسهولة ملاحظة أن جُل العاملين المحليين في المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين وفي القنصليات والممثليات والسفارات الغربية هم من المسيحيين. وهذا يعني حصول هؤلاء العاملين على رواتب أعلى وظروف حياة أفضل. إن هذه السياسة غير مكتوبة وغير معلنة لكنها ملاحظة على أرض الواقع، وقد أشار (إسعيد، 2009) إلى أن 19% من القوى العاملة المسيحية في الضفة وقطاع غزة تعمل في المنظمات غير الحكومية والدولية.

مظهر آخر من مظاهر هذه المعاملة التفضيلية يتمثل في تقديم المنظمات الدولية غير الحكومية الدعم المالي والفني لأغلب المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ومنها المنظمات ذات الطابع المسيحي، وحجبه عن المنظمات المحلية ذات الطابع الإسلامي.

5 – الخلاصة والتوصيات:

أظهرت الدراسة أن المنظمات الدولية غير الحكومية هي إحدى أدوات القوة الناعمة التي تستخدمها الدول الغربية ذات الأجندات الاستعمارية من أجل اختراق التكوين الداخلي للمجتمعات المستهدفة، والتأثير على نسيجها الاجتماعي تمهيداً للسيطرة عليها، وتطويعها بما ينسجم مع أهداف الدول الاستعمارية وسياساتها؛ مما يشير إلى الوجه الآخر الخفي لكثير من هذه المنظمات ويؤكد فرض هذه الدراسة.

ولما كان التخلص من المنظمات الدولية غير الحكومية أمراً صعباً في ظل

العولمة، والثورة في عالم الاتصالات، وتنامي المؤسسات والمنظمات العابرة للحدود والقارات، واهتزاز دور الحكومات الوطنية خاصة في مناطق الصراع وما بعد الصراع، فإنه يمكن الإشارة إلى مجموعة من التوصيات للتخفيف من آثارها السلبية، وإضعاف دورها الخفي في فلسطين، أهمها:

1 – إقرار سياسة وطنية واضحة تحدد أسس التعامل مع المنظمات الدولية غير الحكومية:

هناك حاجة ملحة لبلورة سياسة واضحة تجاه المنظمات الدولية غير الحكومية؛ فالوضع القائم حالياً في فلسطين يشكل انتهاكاً فاضحاً للسيادة الوطنية. إن وجود مثل هذه السياسة من شأنه أن يوفر خريطة طريق لكل الأطراف ذات العلاقة، وآليات محددة تحول دون حالة الضبابية والميوعة القائمة حالياً في التعامل مع هذه المنظمات، وفي إطار هذه السياسة يُقترح تصنيف المنظمات الدولية غير الحكومية إلى فئات محددة وفق برامجها وأنشطتها وسجلها التاريخي، كأن تكون هناك فئة مرحب بها دون قيود، وفئة غير مرحب بها في كل الظروف، وفئة متحفظ عليها يسمح لها بالعمل مع المراقبة الدائمة،... إلخ. ويفترض بمثل هذه السياسة أن تلزم جميع المنظمات الدولية غير الحكومية الترخيص الكامل من الجهات المختصة دون استثناء.

2 – توفير بيئة قانونية داعمة:

وفق القوانين السارية حالياً لا تستطيع الجهات الفلسطينية المختصة منع أي جهة من العمل في فلسطين إذا استوفت شروط التسجيل؛ الأمر الذي يشير إلى خلل، ويحتم توفير إطار قانوني محكم لمعالجة موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية. وربما كان هناك حاجة لسن قانون خاص بهذه المنظمات يحدد شروط عملها، ويوضح علاقتها بالسلطة القائمة، وعلاقتها بالمنظمات غير الحكومية المحلية، وعلاقتها بالمجتمع المحلي، ويوضح بعض المعايير الإدارية والمالية الأساسية. إن توفير مثل هذه البيئة القانونية الداعمة هو شرط رئيس لا بد منه لتنظيم عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في فلسطين.

3 – تعزيز الإمكانات الفنية والإدارية للأجهزة التنفيذية الوطنية لتمكينها من المتابعة الفعالة لنشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية:

إن نظام تسجيل ومتابعة المنظمات الدولية غير الحكومية، القائم حالياً في فلسطين هو نظام تقليدي، ودون المستوى المطلوب، لذا من الأهمية بمكان أن تُعطى

الأجهزة التنفيذية الوطنية التي تقوم بمتابعة المنظمات الدولية غير الحكومية اهتماماً أكبر مما هو قائم حالياً، ولا بد من إعادة تأهيل هذه الأجهزة ورفع كفاءتها الإدارية والفنية. كما أن متابعة المنظمات الدولية غير الحكومية يتطلب تنسيقاً دائماً بين عدة أجهزة تنفيذية، لذا فإن تشكيل لجنة وطنية من هذه الجهات تجتمع دورياً لمتابعة قضايا المنظمات الدولية غير الحكومية ربما يكون اقتراحاً عملياً.

4 – التواصل مع المنظمات المحلية غير الحكومية ودعمها:

من الأهمية بمكان دراسة العلاقة القائمة حالياً بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات المحلية، ومتابعة المنظمات المحلية بصورة أنجع مما هو قائم حالياً. إن تعاون المنظمات المحلية مع الجهات الوطنية المختصة سيساعد هذه الجهات على متابعة المنظمات الدولية غير الحكومية بصورة فاعلة. ربما كان ضرورياً أيضاً إطلاق حوار دائم مع المنظمات المحلية غير الحكومية، وتوعيتها بالأبعاد المختلفة لعلاقتها مع المنظمات الدولية غير الحكومية.

5 – تعزيز الوعي المجتمعي بالجوانب السلبية والإيجابية لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية:

هناك حاجة لرفع الوعي الشعبي بدور المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال المنابر الإعلامية المختلفة. إن هذا لا يعني – بالضرورة – توفير رأي عام مناوئ أو معادٍ للمنظمات الدولية غير الحكومية، وإنما توفير وعي عام يبقي المجتمع يقظاً ومحصناً، عصياً على الانكشاف والاختراق.

المراجع:

إبراهيم دعيبس (2009). المسيحيون الفلسطينيون بين الاندثار ووقفة الحق الدائمة، **صحيفة القدس المقدسية**، 20 كانون الأول 2009.

إدوارد سعيد (2010). **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة العربية الثامنة.

إلياس سعيد (2009). **المسيحيون الفلسطينيون: حقائق وأرقام وتوجهات**. بيت ساحور: الجمعية الخيرية الأرثوذكسية، على الرابط:
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid = 7450334

آيات حمدان (2010). **المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني**. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (2010). واقع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الأجنبية العاملة في فلسطين. **سلسلة تقارير 26**، رام الله.

أيلين كُتاّب، إياد الرياحي، فراس جابر، أميرة سلمى، حازم النملة (2010). **وَهْم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني**. رام الله: مؤسسة بيسان للبحوث والإنماء.

بكدار (2012). **التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2011**. رام الله.

جميل هلال (2002). **تكوين النخبة الفلسطينية**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومركز الأردن الجديد للدراسات.

الجهاز المركزي للإحصاء (2013). النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الثالث. رام الله.

جوزيف ديفوير، وعلاء ترتير (2009). تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999–2008. رام الله: مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

حليم بركات (2000). **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

خليل نخلة (2004). **أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة**. رام الله: مؤسسة الدراسات المقدسية بالاشتراك مع مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

خليل نخلة (2011). **فلسطين: وطن للبيع**. رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

سري حنفي وليندا طبر (2006). **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات غير الحكومية المحلية**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

صبيح صبيح (2011). **مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير**. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

صحيفة القدس. 10/3/ 2010، و2/3/ 2012، و22/3/ 2012.

عادل سمارة (2008). **منظمات غير حكومية أم قواعد للآخر؟! NGOs**. رام الله: منشورات مركز المشرق/ العمل للدراسات الثقافية والتنموية.

عزت عبد الهادي وصالح مشارقة (2004). **المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية: إشكالية العلاقة والتنسيق**. رام الله: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية وجامعة بيرزيت.

عزمي بشارة (2012). **المجتمع المدني: دراسة نقدية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الفلسطيني رقم 1 لسنة 2000.

محمد عابد الجابري (1997). **قضايا في الفكر المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس (2005). نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، رام الله.

هربرت ماركوزة (1973). **الثورة والثورة المضادة**. ترجمة: جورج طرابيشي، بيروت: دار الآداب.

وليد عبد الحي (2007). **القضية الفلسطينية والوضع الدولي: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2007**. الأردن: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

Agee, Ph. (1975). *Inside the company:* **CIA Diary**. London: Penguin Books.

Cartalucci, T. (2011). US-Funded "Activist" Becomes President of Tunisia. Land Destroyer Report, In: http://landdestroyer.blogspot.com/2011/12/us-funded-activist-becomes-president-of.html, accessed March 19, 2012.

Challand, B. (2009). *Palestinian civil society: Foreign donors and the power to promote and exclude*. New York: Rutledge.

Dougls- Bowers, D. (2012). NGOs: Missionaries of Empire. *Foreign Policy Journal*, March 10, in:http://www.foreignpolicyjournal.com/2012/03/10/ngos-missionaries-of-empire/, accessed April 20, 2012.

Dunn, Ch. (2004). Humanitarian Response in the Occupied Palestinian Territory: A Donor Perspective. Humanitarian Practice Network. November 28, 2004, In: (http://www.odihpn.org/humanitarian-exchange-magazine/issue-28/international-humanitarian-aid-to-the-palestinians) accessed March15, 2012.

Edwards, M. and Hulme, D. (eds) (1996). Beyond the Magic Bullet: NGO Performance and Accountability in the Post-Cold War World, Hartford, CT: Kumarian.

Farraj, A. (1995). Foreign NGOs in Palestine, *Shu'on Tanmaiyyeh*, (5) 1.

Hammami, R. (1995). NGO's the professionalization of politics, Race and class. *Londres*, (37) 2.

Hammami, R. (2000). Palestinian NGOs since Oslo: from NGO politics to social movements, *Middle East Report*, No. 214.

Lavine, A. (2004). International humanitarian aid to the Palestinians. Humanitarian practice network, November 28, 2004, in: (http://www.odihpn.org/humanitarian-exchange-magazine/issue-28/international-humanitarian-aid-to-the-palestinians) accessed March15, 2012.

Le More, A. (2008). International assistance to the Palestinians after Oslo: political guilt, Wasted Money. New York: Rutledge.

Le More, A. (2004). The International Politics of Aid in the Occupied Palestinian Territory. Humanitarian Practice Network, November 28. In: (http://www.odihpn.org/humanitarian-exchange-magazine/issue-28/international-humanitarian-aid-to-the-palestinians) accessed March15, 2012.

Leone, A. (2010). International Development assistance and the effects on Palestinian community mobilization. A master thesis submitted to the faculty of the graduate school of arts and sciences of georgetown University, Washington, D.C, 23 December.

Matteson, L. (1995). The role of private voluntary Organizations in the development of Palestine. *Shu'on Tanmaiyyeh*, (5) 1.

Nabulsi, K. (2005). Face up to the facts on the ground, Britain and Europe are funding Israel's Occupation and Expansion. *The Guardian*, March1. In: (http://www.guardian.co.uk/world/2005/mar/01/comment) accessed march10, 2012.

Nye, J. (2004). *Soft power: the means of success in world politics*. New York: Public Affairs.

Organization for Economic Cooperation and Development -OECD (2009). Country statistical profiles.France.

Palestine Economic Policy Research Institute -Mass (2007). Mapping Palestinian Non-governmental organizations in the West Bank and the Gaza Strip. Ramallah.

Sharp, J. (2010). U.S foreign assistance to the Middle East: Historical background, Recent trends, and the FY2011 request. Washington: CRS Report for Congress, June, 15.

Smith, B. H. (1993). Non-Governmental organizations in international development: Trends and Future Research Priorities. Volunteers 4(3).

The World Bank (2008). *Migration and remittances fact book 2008*. Washington: The International Bank for Reconstruction and Development.

Todaro, M. P. and Smith, S. (2009). *Economic development*. 10th edition. UK: Addison-Wesley.

Union of International Associations (2012). *Yearbook of international organizations*. Brussels.

Zanotti, J. (2011). *US foreign aid to the Palestinians*. Washington: CRS Report for Congress, May 31.

مواقع إلكترونية:

http://tolonews.com/pa/afghanistan/4651-karzai-accuses-foreign-agencies-of-breaking-law

http://ar.algerie360.com/92828

http://www.almokhtsar.com/node/29325

http://www.islammemo.cc/akhbar/sudan_news/2010/08/08/104813.html

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/01/100105_ra_iran_foreign_-groups_tc2.shtml

http://www.reuters.com/article/2012/07/21/us-russia-putin-ngos-idUS-BRE86K05M20120721

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/01/100105_ra_iran_foreign_-groups_tc2.shtml

http://www.reuters.com/article/2012/07/21/us-russia-putin-ngos-idUS-BRE86K05M20120721

قدم في: يوليو 2013

أجيز في: يناير 2014

Silent Penetration: The other Face of International Non-Governmental Organizations in Conflict Areas: Palestine as a Model

Salah H. Alzaroo*

International Non-Governmental Organizations (INGOs) claim to work in conflict or post conflict areas for humanitarian purposes such as relief, empowerment and development. Their visions, goals and activities show them in a magnificent light. This study, however, by using Palestine as a model, argues that many of these organizations have a hidden agenda that coincides with the policies of their donor countries more than they are in line with the needs of the host societies.

The study shows the different sides of this hidden agenda such as garnering information, alienating Palestinian society, attracting the elite and dominant groups in the society, normalizing occupation, contributing to the protection of the state of Israel, and provoking sectarianism in the Palestinian society. The study concludes that INGOs, whether in Palestine or abroad, are one of the primary tools used in any cultural and political conflict and that these organizations, with their hidden agenda, silently penetrate the internal structure of the society and lead to a violation of its national sovereignty and threaten its social cohesion.

Keywords: International Non-Governmental Organization, Conflict Areas, Palestine.

* The University of Polytechnic, Palestine.